

دراسة استقرارية النظام الجبائي الجزائري للفترة 1993 - 2011

The stability of the Algerian tax system for the period 1993- 2011

أ. كش محمد

المركز الجامعي عين تموشنت

د. حجاموي توفيق

جامعة سعيدة

تصنيف JEL: E62، تاريخ الاستلام: 2015/09/12 تاريخ قبول النشر: 2015/12/05

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى استقرار إيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة الممتدة بين 1993 و 2011، إضافة إلى معرفة مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار الإيرادات الضريبية الإجمالية العادية؛ أي تحديد فيما إذا كانت الزيادة في إيرادات ضريبة معينة قد تؤدي إلى الزيادة أو النقصان في استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية. و قد توصلت الدراسة إلى أن كل من إيرادات الضرائب على السلع والخدمات وإيرادات الحقوق الجمركية تؤديان إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الجباية العادية، في حين نجد أن إيرادات الضرائب على الدخل تؤدي إلى استقرار أقل في إجمالي إيرادات الجباية العادية.

الكلمات المفتاحية: إيرادات ضريبية عادية، استقرار إيرادات الجباية العادية، معامل استقرار
معامل اختلاف.

Abstract:

We want through this paper to figure out how stable are the revenue of taxes collections in Algeria from 1993 till 2011. In addition the paper shows the extent of the contribution of each tax in the stability of nonhydrocarbon tax revenue. In other words determining whether the increase in particular tax revenue may lead to an increase or decrease in the stability of the nonhydrocarbon tax revenue. The study found that the taxes on goods and services, and customs duties leads to greater total ordinary tax revenues stability, while revenue from taxes on incomes and profits lead to less stability in the total ordinary tax revenues.

Key Words : Nonhydrocarbon tax revenue, stability of nonhydrocarbon tax revenue, Coefficient of stability, Coefficient of variation

مقدمة:

تختلف الإيرادات الضريبية، على اختلاف مصادرها، من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو النقصان، إلا أن معرفة مدى استقرارها النسبي من عدمه مهم لوضع خطط الإنفاق والاقتراض للسنوات المقبلة من طرف السلطات العمومية؛ لهذا سنحاول في هذه الدراسة معرفة مدى استقرار إيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة الممتدة بين 1993 و 2011، إضافة إلى معرفة مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار إجمالي إيرادات الضريبة العادية. خاصة وأن الجزائر، على غرار باقي الدول النامية، قامت بعدة إصلاحات جبائية أهمها وأحدثها الإصلاحات التي انتهجتها منذ سنة 1991¹ والتي تسعى من ورائها إلى إعداد نظام جبائي فعال خالي من التعقيد والغموض ويحررها من للاستقرار في إيرادات الجباية البترولية.

الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية نطلق من الفرضية التالية:

إيرادات الضرائب غير المباشرة تؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الجباية العادية، باعتبارها أحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات ضريبية غير بترولية.

أهمية الدراسة:

تحتل الجبائية مكانة هامة في كافة المجتمعات المعاصرة باعتبارها أهم مصدر تمويل داخلي تعتمد عليه الدولة لتغطية نفقاتها، كما أنها تمثل أهم لأدوات و المرتكزات الهامة لتنفيذ أهداف الدولة وسياستها التنموية، باعتبارها أداة للتدخل الاقتصادي و ضبط الأنشطة الاقتصادية حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد؛ و من هنا تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال تعرضها لموضوع مهم يتناسب مع الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، في ظل الانخفاض الحاد الذي تعرفه أسعار المحروقات و بروز الاهتمام الجلي بالجبائية العادية كبديل لا مناص منه.

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- عرض لتطور الإيرادات الجبائية في الجزائر.
- تحليل بنية الجباية العادية.
- محاولة معرفة مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار إيرادات الجباية العادية.

منهجية الدراسة:

- لتحقيق الغاية من هذا الموضوع، اعتمدنا توليفة من المناهج و التي يمكن سردها فيما يلي:
- تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تقديم عرض عام عن مستوى الاقتطاعات الجبائية في الجزائر.
- المنهج التحليلي من خلال تحليل بنية الجباية العادية نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية
- المنهج الكمي: تم الاستعانة به لقياس الاستقرار الضريبي في الجزائر.

محتويات الدراسة:

للتطرق لمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الورقة إلى العناصر التالية:

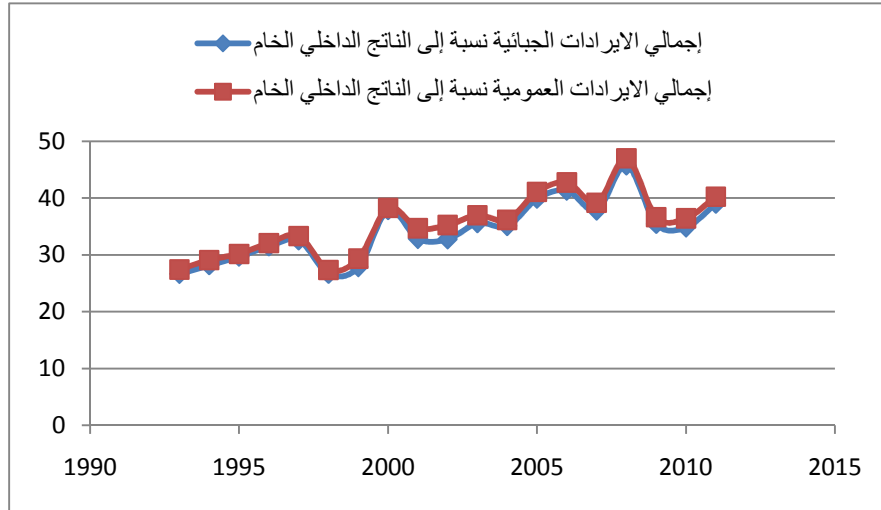
1. التطرف بصفة عامة لتطور الإيرادات الجبائية في الجزائر.
2. دراسة الاستقرار الضريبي.
3. قياس الاستقرار الضريبي.
4. النتائج و التوصيات

1- لمحة عامة عن تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر:

- تطور المعدل الإجمالي للاقتطاعات الجبائية في الجزائر

يبين الشكل التالي تطور مستوى الاقتطاعات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1993-2011:

الشكل رقم 1: تطور إجمالي الإيرادات العمومية الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام

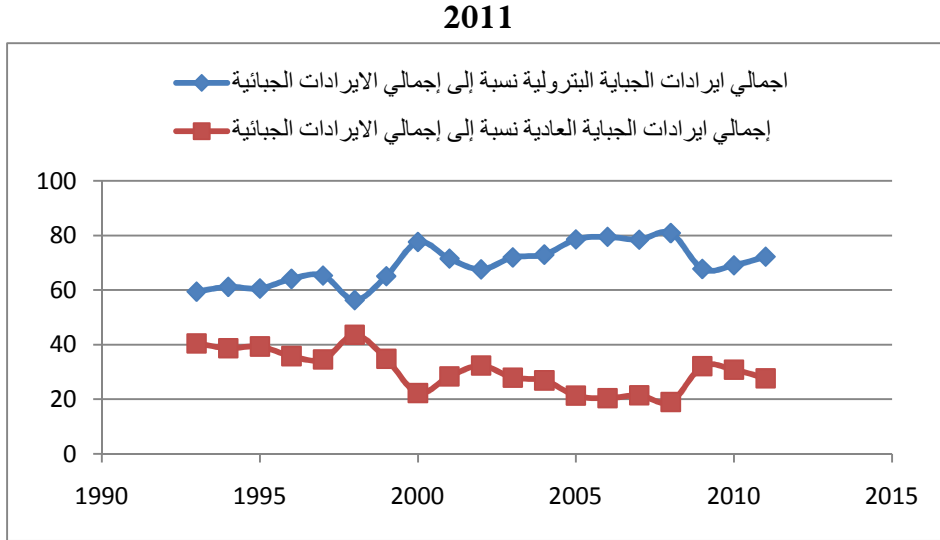


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الإحصائية لصندوق النقد الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تطور حصيلة الإيرادات العمومية و الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام كان له اتجاه تصاعدي إلا أنه غير مستقر، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج الداخلي الخام من 26.68% سنة 1993، أين سجلت الإيرادات الضريبية الإجمالية 320 مليار د.ج، إلى 39.03% سنة 2011 حيث حققت الإيرادات الضريبية الإجمالية ما قدره 5790 مليار د.ج.

الارتفاع المعتبر في هذه النسبة يرجع أساسا إلى الاتجاه التصاعدي في إيرادات الجباية البترولية حيث ارتفعت من 185 مليار د.ج سنة 1993 إلى 3980 مليار د.ج سنة 2011، مسجلة بذلك أعلى قيمة في سنة 2008 بـ 4089 مليار د.ج. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1993-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الإحصائية لصندوق النقد الدولي

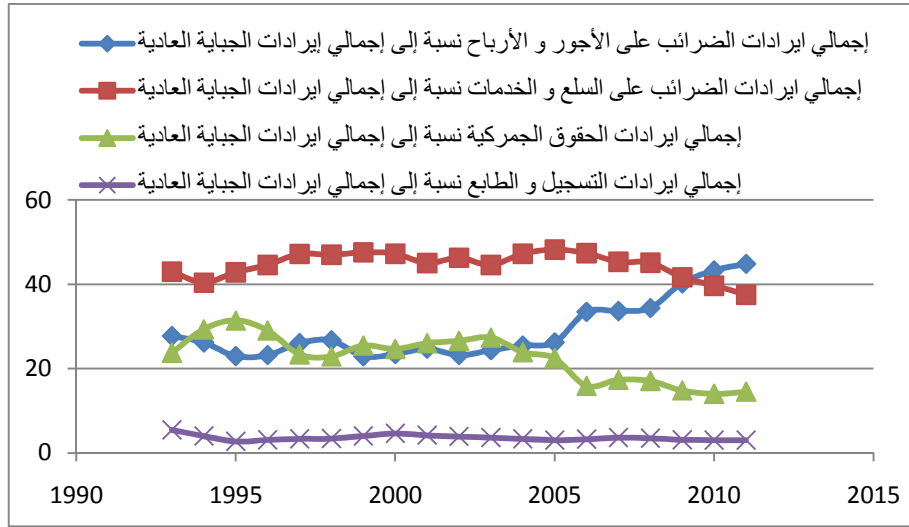
يتبين من الشكل أعلاه مدى هيمنة الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات الجبائية بنسبة تتراوح بين 56.36 % في سنة 1998 و 80.9 % في سنة 2008 وبمتوسط قدره 69.52 % للفترة الواردة في الشكل أعلاه، مما يؤكد اعتماد الجزائر على الإيرادات الجبائية البترولية كمورد أساسي لتمويل خزينة الدولة مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الذهب الأسود و هذا ما يؤكد عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على التحرر من هذه التبعية وفشل الإصلاحات في تحقيق ذلك.

- بنية الجباية العادية:

لقد حظيت الجباية العادية في الجزائر، من خلال الإصلاحات الأخيرة 1991، باهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سنحاول الوقوف على بنية إيرادات الجباية العادية في الجزائر.

الشكل رقم 3: تطور إيرادات مختلف القطاعات المكونة للجبائية العادية في الجزائر ما بين

2011-1993



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الإحصائية لصندوق النقد الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه هيمنة إيرادات الضرائب غير المباشرة على إجمالي إيرادات الجبائية العادية، حيث سجلت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات لوحدها متوسط قدره 43.61% من عائدات الضرائب العادية خلال الفترة 1993-2011، مما يوحي اعتماد الجزائر على الضرائب غير المباشرة كأحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات ضريبية غير بترولية وتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض.

الإيرادات المتأتية من الضرائب الجمركية، باعتبارها ضريبة غير المباشرة، كانت عموما مستقر ويمتوسط قدره 22.64% للفترة الواردة في الشكل أعلاه، إلا أنها بدأت في الانخفاض في السنوات الأخيرة حيث سجلت أقل نسبة في سنة 2010 ب 14.02%.

في حين عرفت الإيرادات المتأتية من الضرائب على الدخل والأرباح نوعا من الاستقرار بمتوسط قدره 27.7% من إجمالي إيرادات الجبائية العادية للفترة الممتدة بين سنة 1993 وسنة 2003، إلا أنها بدأت في الارتفاع بداية من سنة 2004 وذلك كنتيجة منطقية لزيادة الأجور والمرتبات في هذه الفترة، حيث سجلت ما يعادل 44.86% سنة 2011.

يلاحظ من البيانات السابقة ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة و انخفاض الأهمية النسبية للضرائب على الدخل والأرباح أي عكس ما هو سائد في البلدان المتقدمة، حيث قدرت الإيرادات المتأتية من الضرائب على الدخل والأرباح نسبة إلى إجمالي الإيرادات الجبائية لسنة 2012 في كل من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا واليابان بالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا واليابان بـ 33,6%، 47,9%، 23,7% و 31,1% على التوالي.²

الأمر الذي أشارت إليه بعض الدراسات حين حاولت الربط بين النمو الاقتصادي وإنعكاساته على النظام الضريبي السائد ومدى الأهمية النسبية لكل ضريبة. حيث أشار Hinrichs G في إحدى دراساته من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي وأسلوب التحليلات القطاعية إلى أنه في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية تكون نسبة الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة مرتفعة نسبياً، ومع الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية تزداد الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة على حساب انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة وفي المراحل المتقدمة للنمو تتلاشى الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة تاركنا المجال للأهمية النسبية للضرائب المباشرة.³

و في ذات السياق توصل كل من V. Tanzi و H. Zee، في دراسة لهم للسياسة الضريبية في البلدان النامية، إلى أن نسبة ضرائب الدخل إلى ضرائب الاستهلاك في البلدان الصناعية ظلت بصفة مستمرة أكثر من ضعف ذات النسبة في البلدان النامية مع الإشارة إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية يميل إلى إحداث تحول نسبي في بنية الإيرادات الضريبية من ضرائب الاستهلاك إلى ضرائب الدخل الشخصي، وحسب رؤية الباحثين يعزى هذا التباين إلى العديد من العوامل من بينها الأجور المرتفعة في الدول المتقدمة، درجة تطور الإدارة الضريبية والنفوذ السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به شريحة السكان الأكثر ثراء مما يسمح لها بمنع أي إصلاحات من شأنها العمل على زيادة أعبائهم الضريبية.⁴

وعلى غرار معظم الدول النامية ترجع أهمية الضرائب غير المباشرة في بنية النظام الضريبي الجزائري، إضافة إلى العوامل السابقة الذكر، إلى التطبيق السخي للإعفاءات الجبائية خاصة للمؤسسات المنشأة في إطار برامج تشجيع الشباب على الاستثمار، وإلى طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يعتبر واحد من العوامل التي تؤثر على مستوى الضرائب 1992 Tanzi، فكلما كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام كبيرة كلما كان من المتوقع أن يتولد عنه عوائد منخفضة لصعوبة فرض ضرائب مباشرة على القطاع الزراعي لان معظم

عمال القطاع موسميون يتقاضون أجورهم نقدا، إضافة إلى ذلك عادة ما يستفيد القطاع الزراعي بإعفاءات وامتيازات ضريبية و لقد اتضح في هذا الصدد من دراسة لـ Musgrave⁵ أن نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب يرتبط عكسيا مع نصيب الفرد من الدخل القومي ويرتبط طرديا مع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي.

ومن بين العوامل المهمة المؤدية لانخفاض مستوى الضرائب والتي تنتم بها معظم اقتصاديات الدول النامية هي ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الخفي الذي يتسم به الهيكل الاقتصادي، حيث يرى Pyle 1989 أن إحدى الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هو وجود جزء من الدخل لا تفرض عليه ضرائب⁶، إضافة إلى تأثير ذلك على إنتاج إحصائيات يعتمد عليها، هذا النقص في المعطيات والبيانات من شأنه أن يحول دون التقييم المكتمل لصانعي السياسات للتأثير المحتمل على حدوثه نتيجة للتغيرات الأساسية في النظام الضريبي.⁷

الجدول التالي يبين لنا مدى أهمية نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام الرسمي في الجزائر للفترة بين 1999 و 2007:

الجدول رقم 4: نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام الرسمي في الجزائر 1999-2007

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
النسبة	34.2	34.1	33.5	33.3	32.5	31.7	31.1	31.0	31.2	32.51

Source⁸: Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Claudio E. Montenegro, *New Estimates for the Shadow Economies all over the World*, *International Economic Journal*, Vol. 24, No. 4, 443-461, December 2010, p 454.

- دراسة مقارنة لتطور إجمالي الإيرادات العمومية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

حتى تكون هناك مقارنة ذات دلالة يجب أن نميز بين مجموعات من الدول:

✚ المجموعة الأولى تميز بين مختلف الدول النامية حسب المناطق الجغرافية (آسيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دول جنوب صحراء إفريقيا).

✚ أما المجموعة الثانية فتتميز بين الدول حسب مستوى التنمية الاقتصادية (الدول ذات الدخل الضعيف PFR، الدول ذات الدخل المتوسط PRI، الدول الأقل تقدما PMA، دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE).

الجدول رقم 5: الاقتطاعات العمومية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام لمختلف مناطق العالم:

الفترة	1982-1980	1999-1996	2003-2000	2007-2004
الدول النامية (PVD)	(95) 21.4	(105) 20.2	(114) 21.3	(113) 22.9
دول جنوب صحراء إفريقيا (ASS)	(43) 21.2	(44) 19.0	(46) 20.2	(46) 22.1
الدول النامية باستثناء دول جنوب صحراء إفريقيا	(52) 21.5	(61) 21.1	(68) 22.0	(67) 23.5
دول أمريكا اللاتينية	(25) 21.4	(26) 21.4	(28) 23.0	(28) 24.5
دول آسيا	(19) 18.0	(23) 19.7	(26) 19.6	(26) 20.8
دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط	(12) 34.1	(12) 27.9	(13) 27.7	(12) 28.3
الدول الأقل تقدما (PMA)	(38) 18.4	(42) 16.9	(44) 17.1	(44) 19.1
دول جنوب صحراء إفريقيا الأقل تقدما	(29) 18.8	(31) 16.1	(32) 17.0	(32) 19.1
دول جنوب إفريقيا باستثناء الدول الأقل تقدما	(14) 26.2	(13) 25.8	(14) 27.5	(14) 29.0
الدول ذات الدخل الضعيف (PFR)	(46) 18.6	(56) 17.1	(58) 18.1	(58) 19.7
الدول ذات الدخل المتوسط (PRI)	(49) 23.9	(49) 23.8	(56) 24.6	(55) 26.3
دول جنوب صحراء إفريقيا ذات الدخل الضعيف	(35) 19.5	(36) 17.1	(37) 18.0	(37) 19.6
دول جنوب صحراء إفريقيا ذات الدخل المتوسط	(8) 28.8	(8) 27.4	(9) 29.2	(9) 32.4
الجزائر **		30,53	36,31	39,8
OCDE ***	(26) 31.49	(34) 34.91	(34) 34.7	(34) 34.84

(.) حجم العينة

Source⁹: Banque Africaine de développement (SENEGAL): Evaluation du potentiel de recettes publiques, étude économique et sectorielle, département-pays-région ouest 2, Octobre 2010, p 05.

** حسابات الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن مستوى الاقتطاعات العمومية لدول جنوب صحراء إفريقيا، أمريكا اللاتينية ودول آسيا تبقى متقاربة لمعدلات الدول النامية، أما المستوى المرتفع للاقتطاعات العمومية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بما في ذلك الجزائر فهو راجع في مجمله إلى الإيرادات الجبائية للمنتجات البترولية.

كما أن مستوى الاقتطاعات العمومية في البلدان الصناعية الكبرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE يصل إلى حوالي ضعف المستوى المناظر في العينة الممثلة للدول النامية، حيث تسجل هذه الاقتطاعات أدنى المستويات لها في الدول الأكثر

فقرا و الأقل تقدما (PMA, PFR) و أعلى المستويات في الدول المتقدمة OCDE، حيث استقرت نسبة الاقتطاعات في البلدان الأوروبية في حدود 40% من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يعكس أثر مستوى التنمية على مستوى الإيرادات العمومية بصفة عامة والإيرادات الجبائية بصفة خاصة، إلا أن هذه العلاقة لا ترقى إلى درجة النظرية.

إن ارتفاع نسبة الاقتطاعات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام في الدول المتقدمة يعكس أهمية حجم اقتطاعات اشتراكات الضمان الاجتماعي ومدى تطور أنظمة الحماية الاجتماعية، حيث قدرت نسبة الاشتراكات الاجتماعية إلى إجمالي الإيرادات الجبائية في سنة 1998، في كل من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ب 28%، 32%، و 24%، و 38% على التوالي.¹⁰

في الأخير يمكن القول أنّ هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى و تطور معدل الضغط الضريبي، وبالتالي على مدى إمكانية استخدام هذا المؤشر في المقارنة بين مختلف الدول مما يجعل منه مؤشر تقريبي؛ و التي نذكر منها ما يلي:

- إن الاختلاف في حجم التهرب الضريبي والاقتصاد الخفي من دولة إلى أخرى، والذي لا يظهر بصفة كاملة في الناتج الداخلي الخام، يضيف على استخدام هذا المؤشر في المقارنة بين مختلف الدول نوع من الغموض والالتباس.¹¹
- كما سبق الإشارة أعلاه، تأثير الاختلاف من دولة إلى أخرى في طبيعة اقتطاعات الضمان الاجتماعي.
- الاختلاف في قياس الناتج الداخلي الخام
- غياب معدل مرجعي يمكن الاستناد إليه في المقارنة باستثناء معدل كولين كلارك الذي يقدر ب 25%.
- الاختلاف في الهياكل المؤسسية من دولة إلى أخرى، يمكن أن يكون له انعكاسات محسوسة على معدل الضغط الجبائي، دون أن يكون لهذا تأثير كبير على الأعباء التي يمكن أن تخلفها الضريبة. كالاختلاف من بلد إلى آخر في حجم المبالغ المدفوعة كضريبة من طرف القطاع العام نفسه وفي التركيبة بين الإعانات والنفقات الجبائية (الإعفاءات، التخفيضات والقروض الضريبية)¹².

2- دراسة الاستقرار الضريبي

تختلف الإيرادات الضريبية، على اختلاف مصادرها، من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو النقصان، إلا أن معرفة مدى استقرارها النسبي من عدمه مهم لوضع خطط الإنفاق والاقتراض للسنوات المقبلة من طرف السلطات العمومية؛ لهذا سنحاول في هذه الدراسة معرفة مدى استقرار إيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة الممتدة بين 1993 و2011، إضافة إلى معرفة مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية.

التركيز على الجباية العادية بدلا من الجباية الإجمالية (العادية والبتروولية) مفاده أن من بين أهم أهداف الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 إحلال الجباية العادية محل الجباية البتروولية ومحاولة تغطية النفقات العادية بإيرادات الجباية العادية، إضافة إلى أن إيرادات الجباية البتروولية تبقى رهينة تقلبات أسعار البترول، ما يدفعنا إلى استبعادها من هذا الجزء من الدراسة.

3- قياس الاستقرار الضريبي:

لقياس حجم أثر كل ضريبة على استقرار الإيرادات الضريبية الكلية، نقوم بحساب معامل الاختلاف Coefficient de variation مع وبدون الضريبة قيد الدراسة، حيث تساعد الضريبة محل الدراسة في استقرار الإيرادات الإجمالية إذا كانت الإيرادات المتأثرة منها مستقرة (أي ضعف معامل الاختلاف لإيرادات الضريبة قيد الدراسة)، و كانت مرتبطة ارتباطا سلبيا بإيرادات الضرائب الأخرى.

ويمكن التعبير عن معامل الاستقرار في الإيرادات بالمعادلة التالية:¹³

معامل استقرار الإيرادات = معامل الاختلاف (إجمالي الإيرادات الضريبية بما في ذلك إيرادات الضريبة قيد الدراسة) - معامل الاختلاف (إجمالي الإيرادات الضريبية باستثناء إيرادات الضريبة قيد الدراسة)

$$RSC1 = CV (\text{total revenue with the tax}) - CV (\text{total revenue without the tax})$$

حيث:

RSC : معامل استقرار الإيرادات

CV: معامل الاختلاف

R: إجمالي الإيرادات

RO : الإيرادات الكلية مطروح منها إيرادات الضريبة قيد الدراسة.

RT: إيرادات الضريبة قيد الدراسة

وعليه فإن: $R=RO+RT$

وبالتالي يمكن إعادة صياغة معامل استقرار الإيرادات كما يلي: $RSC1 = CV(R) - CV(RO)$ كما يمكن أيضا استخدام هذا المعامل لمعرفة فيما إذا كانت الزيادة في إيرادات الضريبة محل الدراسة من شأنها أن تؤدي إلى استقرار أكبر أو أقل في الإيرادات الكلية، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$RSC2 = CV(\text{total revenue without tax increase}) - CV(\text{total revenue with tax increase})$.
معامل استقرار الإيرادات = معامل الاختلاف (إجمالي الإيرادات الضريبية باستثناء الزيادة في إيرادات الضريبة قيد الدراسة) - (إجمالي الإيرادات الضريبية بما في ذلك الزيادة في إيرادات الضريبة قيد الدراسة)

وبالتالي يمكن التعبير عن التباين لإجمالي الإيرادات بالصيغة التالية :

$$\text{Var}(R) = \text{Var}(RO) + \text{Var}(RT) + 2\text{Cov}(RO, RT)$$

حيث أن: Var : التباين Cov : التغاير

ومنه:

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 + (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) \text{Corr}(RO, RT)$$

حيث أن: $\alpha = (RO/R)$ Corr (RO, RT) : الارتباط بين RO و RT

3-1 قياس مساهمة كل ضريبة في استقرار إيرادات الجبائية العادية في الجزائر للفترة بين 1999 و 2011:

- مساهمة الضرائب على السلع و الخدمات في استقرار إيرادات الجبائية العادية:

الجدول رقم 6: مؤشرات و صفة إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات

الإيرادات الضريبية			
RO=R-RT	إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات RT	إجمالي إيرادات الجبائية العادية R	
336.48	251.44	587.92	المتوسط
243.33	157.82	396.92	الانحراف المعياري
0.7232	0.6276	0.6751	معامل الاختلاف CV
	0.946		الارتباط Corr(RO,RT)

المصدر: حسابات الباحثين

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 + (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) \text{Corr}(RO, RT)$$

حيث أن $Corr(RO, RT)$: الارتباط بين RO و RT

$$\alpha = (RO/R)$$

$$CV(R)^2 = 0.4533 \rightarrow CV(R) = 0.6732$$

و بالتالي فإن معامل استقرار الإيرادات يقدر ب:

$$RSC1 = CV(R) - CV(RO) = -0.05$$

بالرغم من أن إيرادات الضرائب على السلع والخدمات لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية، إلا أنه لها معامل اختلاف $CV(RT) = 0.6276$ أقل مقارنة بمعامل الاختلاف لباقي مصادر إيرادات الجباية العادية $CV(RO) = 0.7232$ ، مما يعني أن إدماج إيرادات الضرائب على السلع والخدمات يؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي الإيرادات و يخفض بذلك معامل الاختلاف من 0.7232 إلى 0.6732 أي ما يعادل 6.91%.

- مساهمة الضرائب على الدخل والأرباح في استقرار إيرادات الجباية العادية:

الجدول رقم 7: مؤشرات وصفية لإيرادات الضرائب على الدخل والأرباح

الإيرادات الضريبية			
RO=R- RT	إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح RT	إجمالي إيرادات الجباية العادية R	
392.32	195.59	587.92	المتوسط
214.31	187.21	396.92	الانحراف المعياري
0.5462	0.9571	0.6751	معامل الاختلاف
	0.945		الارتباط Corr(RO, RT)

المصدر: حسابات الباحثين

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 + (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) Corr(RO, RT)$$

حيث أن: $Corr(RO, RT)$: الارتباط بين RO و RT $\alpha = (RO/R)$

$$CV(R)^2 = 0.4533 \rightarrow CV(R) = 0.6732$$

وبالتالي فإن معامل استقرار الإيرادات يقدر ب:

$$RSC1 = CV(R) - CV(RO) = 0.127$$

يتضح من النتائج أن إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح لها ارتباط موجب مع باقي مصادر إيرادات الجباية العادية كما أن إيراداتها غير مستقرة $CV(RT) = 0.9571$ ، إضافة إلى ذلك لها معامل اختلاف أكبر مقارنة بمعامل الاختلاف لباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية

كل هذا يؤكد أن إدماج إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح يؤدي إلى استقرار أقل في إجمالي الإيرادات ويرفع بذلك معامل الاختلاف من 0.5462 إلى 0.6732 أي ما يقارب 23.25%.

- مساهمة الحقوق الجمركية في استقرار إيرادات الجباية العادية:

الجدول رقم 8: مؤشرات وصفية لإيرادات الحقوق الجمركية

الإيرادات الضريبية			
RO=R-RT	إيرادات الحقوق الجمركية RT	إجمالي إيرادات الجباية العادية R	
472.36	115.56	587.92	المتوسط
350.14	49.40	396.92	الانحراف المعياري
0.7413	0.4275	0.6751	معامل الاختلاف
	0.9188		الارتباط Corr(RO,RT)

المصدر: حسابات الباحثين

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) Corr(RO, RT)$$

حيث $\alpha = \frac{RO}{R}$ بين RO و RT : الارتباط Corr (RO, RT) : $CV(R)=0.6732$ $CV(R)^2=0.4533$

وبالتالي فإن معامل استقرار الإيرادات يقدر ب:

$$RSC1=CV(R)-CV(RO) = -0.0681$$

بالرغم من أن إيرادات الحقوق الجمركية لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الجباية العادية، إلا أنه لها معامل اختلاف $CV(RT)=0.4275$ أقل مقارنة بمعامل الاختلاف لباقي مصادر إيرادات الجباية العادية $CV(RO)=0.7413$ ، مما يعني أن إدماج إيرادات الحقوق الجمركية يؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي الإيرادات ويخفض بذلك معامل الاختلاف من 0.7413 إلى 0.6732 أي في حدود 9.19%.

- مساهمة حقوق التسجيل والطابع في استقرار إيرادات الجباية العادية:

الجدول رقم 9: مؤشرات وصفية لإيرادات حقوق التسجيل و الطابع

الإيرادات الضريبية			
RO=R-RT	إيرادات حقوق التسجيل والطابع RT	إجمالي إيرادات الجبائية العادية R	
567.82	20.09	587.92	المتوسط
384.29	11.86	396.92	الانحراف المعياري
0.6768	0.5903	0.6751	معامل الاختلاف
	0.987		الارتباط Corr(RO,RT)

المصدر: حسابات الباحثين

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) Corr(RO, RT)$$

حيث أن: $\alpha = (RO/R)$ ؛ $Corr(RO, RT)$: الارتباط بين RO و RT

$$CV(R)^2 = 0.4533 \rightarrow CV(R) = 0.6732$$

وبالتالي فإن معامل استقرار الإيرادات يقدر بـ:

$$RSC1 = CV(R) - CV(RO) = -0.0036$$

بالرغم من أن إيرادات حقوق التسجيل و الطابع لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الجباية العادية وإيراداتها غير مستقرة نسبياً $CV(RT) = 0.5903$ ، إلا أنه لها معامل اختلاف أقل مقارنة بمعامل الاختلاف لباقي مصادر إيرادات الجباية العادية $CV(RO) = 0.6768$ ، مما يعني أن إدماج إيرادات حقوق التسجيل والطابع يؤدي إلى استقرار طفيف في إجمالي الإيرادات حيث يخفض معامل الاختلاف من 0.6768 إلى 0.6732 أي ما يعادل 0.53%.

في الأخير يمكن القول أنه على الرغم من كل ضريبة على حدا لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الجباية العادية، إلا أنها، باستثناء الضرائب على الدخول و الأرباح، تساهم في استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية.

4- النتائج والتوصيات:

يتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أن كل من إيرادات الضرائب على السلع والخدمات وإيرادات الحقوق الجمركية تؤديان إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الجبائية العادية، مما يؤكد اعتماد الجزائر على الضرائب غير المباشرة كأحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات ضريبية غير بتروولية وتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض. وبذلك يمكن تصنيف الجزائر حسب Hinrichs في مجال تحقيق التنمية ما بين المراحل الأولى والمراحل المتقدمة للنمو.

وقد ترجع أهمية الضرائب غير المباشرة في بنية النظام الضريبي الجزائري إلى مجموعة من العوامل كضعف القطاع الانتاجي، التطبيق السخي للإعفاءات الجبائية خاصة للمؤسسات المنشأة في إطار برامج تشجيع الشباب على الاستثمار، وإلى طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يعتبر واحد من العوامل التي تؤثر على مستوى الضرائب.

أما إيرادات حقوق التسجيل والطابع تؤدي إلى استقرار ضئيل وطفيف في إجمالي إيرادات الجبائية العادية. في حين نجد أن إيرادات الضرائب على الدخول والأرباح غير مستقرة، كما أنها تؤدي إلى استقرار أقل في إجمالي إيرادات الجبائية العادية، الأمر الذي قد يصعب من مهمة وضع خطط الإنفاق والاقتراض للسنوات المقبلة من طرف السلطات العمومية. وهذا ما يتطلب معالجته وذلك من خلال العمل على تغيير بنية الاقتصاد الجزائري، عن طريق إنشاء قاعدة صناعية قوية ذات قدرة تنافسية، والعمل على إدماج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي مما يسمح بخلق قاعدة ضريبية على الدخول والأرباح تتسم بالاستقرار والدوام النسبيين. كما يستدعي الأمر، في ذات السياق، العمل على تحسين الإيرادات المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات بتقليص نطاق الامتيازات الجبائية الممنوحة. الأمر الذي يتطلب القيام بدراسة معمقة من خلال محاولة الموازنة بين تقليل التكلفة المالية الناجمة عن منح الامتيازات من جهة، وتحقيق الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى؛ وذلك قبل سن أي قوانين فيما يخص اتخاذ الاجراءات الخاصة بمنح الامتيازات الجبائية للاستثمارات.

- ¹ قانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991.
- ² *Les éditions de l'OCDE, Statistiques des recettes publiques, 2014, P 94.*
- ³ سعيد عبد العزيز عثمان & شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية 2007، ص ص 341،342.
- ⁴ *Vito Tanzi, Howell Zee, Tax policy for developing countries, International Monetary Fund, 2001, p5.*
- ⁵ سعيد عبد العزيز عثمان & شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 343، 344.
- ⁶ *Farooq Rasheed, An analysis of the tax buoyancy rates in Pakistan, Market Fories, vol 2, N° 3, 2006, p 3.*
- ⁷ *Vito Tanzi, Howell Zee, Tax policy for developing countries, International Monetary Fund, 2001, p 2.*
- ⁸ *Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Claudio E. Montenegro, New Estimates for the Shadow Economies all over the World, International Economic Journal, Vol. 24, No. 4, 443-461, December 2010, p 454.*
- ⁹ *Banque Africaine de développement (SENEGAL) : Evaluation du potentiel de recettes publiques, étude économique et sectorielle, département-pays-région ouest 2, Octobre 2010, p 05.*
- ¹⁰ *Etudes de politique fiscale de l'OCDE N° 6 : Fiscalité et économie, Analyse comparative des pays de l'OCDE, les éditions de l'OCDE 2001, p15.*
- ¹¹ *Les éditions de l'OCDE, Mesurer les charges fiscales : Quels indicateurs pour demain ? Etudes de politique fiscale de l'OCDE N° 2,2000. p 31.*
- ¹² *Les éditions de l'OCDE, Etude de politique fiscale de l'OCDE N° 6 : Fiscalité et économie, analyse comparative des pays de l'OCDE, Paris, 2001, p11.*
- ¹³ *Jonathan Houghton, Estimating Tax Buoyancy, Elasticity and Stability, EAGER/PSGE - EXCISE PROJECT, April 8, 1998, p 6.*